بتاريخ: 1-12-2020 العدد: 26

رأي في أزمة
منظومة رد أعباء الصادرات

مقدمة عامة

بادر المركز بإعداد مجموعه دراسات لتحليل تداعيات ازمه كورونا علي المتغيرات والقطاعات المختلفة. وينتقل الان للمرحلة الثانية الا وهي طرح محاور العمل الاستراتيجية لمرحله ما بعد الكورونا على صعيد الاقتصاد المصري اخذا في الحسبان الوضع الاقتصادي العالمي الجديد الذي فرضته الازمة ولم تتضح ملامحه بشكل كامل.

وتركز هذه السلسلة من التقارير الجديدة على تناول تفصيلي لمجموعة من محركات التغير أي القضايا التي يتوقع إذا تم تناولها بالشكل السليم ان تحدث طفرات تنموية كبيرة للاقتصاد المصري. وقد تكون هذه القضايا تم تناولها مسبقا الا انه لم يتم تبنيها بالشكل المطلوب وبالتالي تحتاج الي مراجعه او قضايا لم يتم التطرق اليها بالأساس رغم اهميتها.

وتتبع هذه السلسلة من التقارير منهج التحليل الوصفي والكمي وفقا لطبيعة الموضوع.

ويتناول كل تقرير كل قضية من خلال ثلاث محاور رئيسية تبدأ بتوضيح اهمية التركيز على هذه القضية والاسباب وراء ذلك، يليه توصيف سريع للوضع الحالي، واخيرا، تناول تفصيلي لأسلوب التغيير المقترح ومداه الزمني أي تغيرات فورية/ متوسطة المدي/ طويلة المدي مع تحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ والشروط المسبقة للنجاح وأهم النتائج المتوقعة.

Key national policy responses to the COVID-19 crisis should include:

Supporting exporters and impacted businesses to reduce job layoffs, and to keep essential operations running by postponing social contribution payments for employees, extending tax exemptions, providing wage subsidies to maintain workers on payroll, temporarily suspending loan repayments, and extending concessional credit support.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)

من أهم استجابات السياسات الوطنية لمواجهة أزمة كوفيد 19: دعم المصدرين والشركات المتضررة للحد من تسريح العمالة، والاستمرار في العمليات الضرورية، وذلك من خلال تأجيل سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي عن العمالة وتمديد الإعفاءات الضريبية ومنح دعم للأجور لمساعدة الشركات على الاستمرار في دفع الرواتب، وتعليق سداد مدفوعات القروض بصفة مؤقتة وتمديد دعم الائتمان الميسر.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)

أولا: لماذا تعتبر منظومة رد أعباء الصادرات أحد محركات التغيير

- تقوم كافة دول العالم المتقدم والنامي بمساندة صادراتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام مختلف الأدوات ومنها الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، توفير أراضى مرفقة بأسعار رمزية أو المساهمة في الإنفاق على التطوير التكنولوجى أو البنية الأساسية المرتبطة بالخدمات اللوجستية والنقل، أو المشاركة ماليا وإداريا في الجهود التسويقية وغير ذلك من سبل الدعم.
- تكتسب هذه المساندة أهمية خاصة بالنسبة للحالة المصرية وذلك للأسباب التالية:

- يعتبر برنامج رد أعباء الصادرات هو الأداة الوحيدة لتنفيذ أهداف السياسة الصناعية، ومن ثم يجب النظر إليه على أنه دعما استثماريا وليس استهلاكيا خاصة وأن معدل العائد على كل جنيه مرتفع جدا يعادل ١:١٠ في المتوسط في صورة قيمة تصديرية، وتختلف قيمة العائد ما بين القطاعات التصديرية المختلفة؛ فعلي سبيل المثال قُدر معدل العائد على برامج الصناعات الهندسية والرخام والجرانيت والأثاث بحوالي ٢,٨ دولار، ٢,٤ دولار، ١,٧ دولار على التوالي[1].
- يعد هذا الدعم تعويضا للمصدرين عن ضعف وضع مصر التنافسي وتردي بيئة الأعمال وارتفاع تكلفة المعاملات (Transactions Cost) المرتبطة بالتصدير الموضح في الشكل رقم 1، وذلك نتيجه تعقد الإجراءات التصديرية، وتعدد القرارات وتخبطها وتفاوت تفسيرها ما بين الجهات المختلفة، وضعف التنسيق ما بين كافة الجهات. لذا، فاستمرار هذا الضعف التنافسي لمصر يعد مبررا لاستمرار الحاجة لهذا البرنامج

[1] تم حساب هذا المعدل للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث كان معدل العائد لكل جنيه هو ١,٤١ دولار، وبالرغم من أنه لا يوجد حسابات مماثلة للسنوات التالية إلا إنه مع تخفيض قيمة العملة فمن المتوقع أن تزيد هذه النسبة، وبالتالي زادت أهمية البرنامج أكثر لتلافى التأثرات السلبية للازمات العالمية والأحداث السياسية في مصر.

الشكل 1: أداء مصر مقارنة بمجموعة من الدول المختارة في مؤشري التنافسية العالمية ٢٠١٩ ومؤشر ممارسة الاعمال ٢٠٢٠

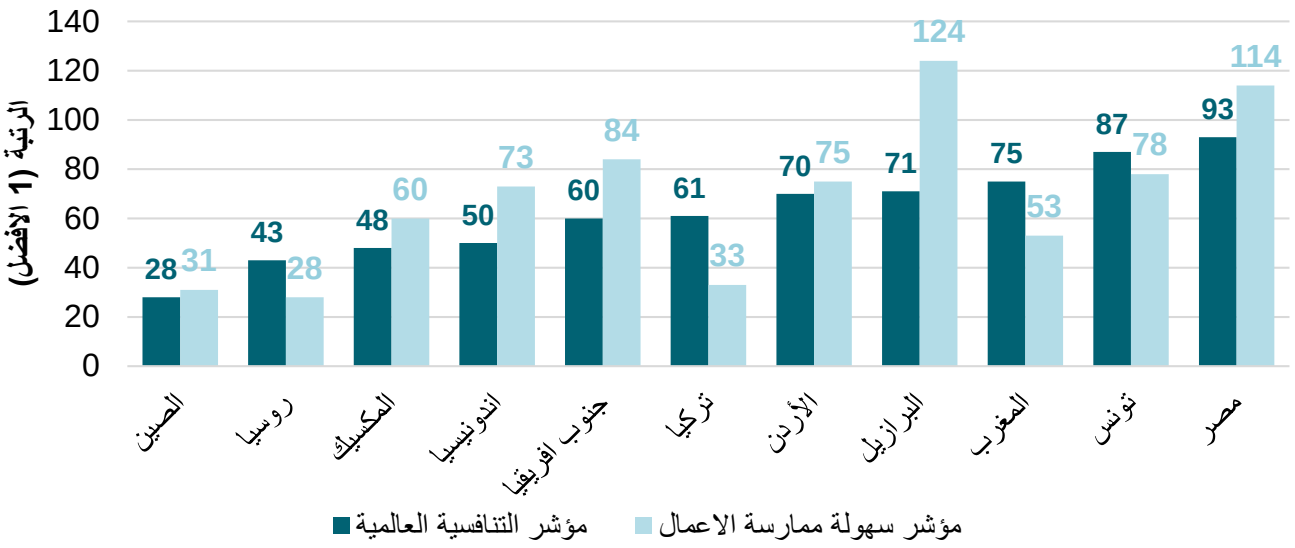

ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية من ١٤١ دولة، وفي مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من ١٩٠ دولة.

المصدر: البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي.

- أدى تطبيق البرنامج منذ بدايته عام ٢٠٠٢ إلى زيادة الصادرات المصرية غير البترولية على النحو الموضح في الشكل 2 وبالتالي للمساندة دور فعال في زيادة الصادرات بالإضافة إلى عوامل أخرى منها انخفاض قيمة العملة وتفعيل الاتفاقيات التجارية التفضيلية.

الشكل 2: تطور الصادرات المصرية غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ -٢٠١٨/٢٠١٩

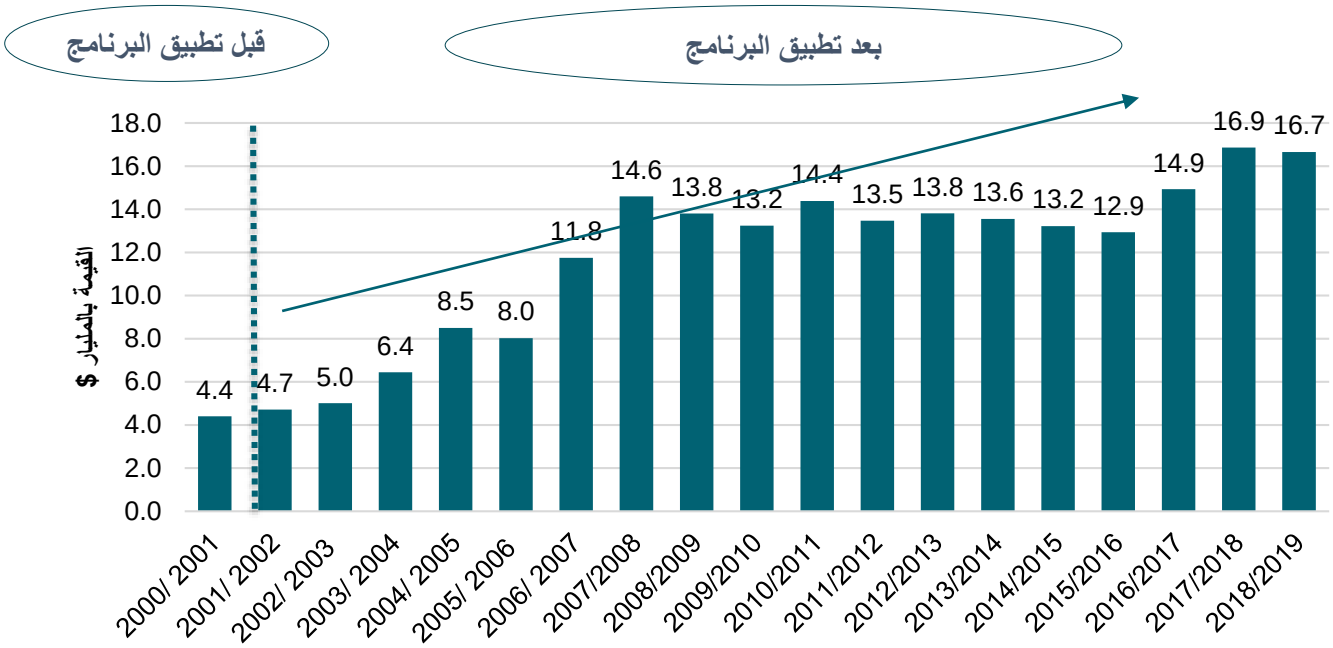

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- تزيد أهمية برامج مساندة الصادرات بعد جائحة كورونا وما نتج عنها من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وانخفاض الإنتاج، الأمر الذي يتوقع أن يُزيد من حدة التنافس ما بين الدول لزيادة حصتها السوقية حتى لو على حساب حصص الدول الأخرى.[2]
- علاوة على ذلك تسببت جائحة كورونا في تعثر العديد من الشركات المصدرة، فتراجع الطلب الخارجي واضطراب حركة التجارة الدولية أديا إلى انخفاض السيولة بهذه الشركات، وبالتالي فإن استمرار البرنامج يعد ضرورة لضمان استمراريه تلك الشركات وقدرتها على المنافسة، كما أنه يدعم ثقة المستثمرين في مساندة الدولة للأنشطة الإنتاجية وزيادة تنافسيتها.
- وأخيرا، تحسين منظومة رد الأعباء يعزز التطوير المؤسسي لها والاتجاه نحو زيادة حوكمتها، مما سينعكس في انخفاض جذري في تكلفة المعاملات الخاصة بالعملية التصديرية. ومن ثم يمكن أن تصبح منظومة رد الأعباء نموذجا متميزا في التحول المؤسسي بشكل عام.

[2] من المفيد مراجعة مخصصات المساندة وخصوصا وقت الأزمات، كما حدث في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث تم زيادة مخصصات المساندة من حوالي ٣٠٠ مليون دولار إلى ٧٥٦ مليون دولار كرد فعل إيجابي من الحكومة إزاء الأزمة المالية العالمية.

ثانيا: وصف مختصر لمنظومة رد أعباء الصادرات المُطبقة حاليا

قدر المتوسط السنوي لمخصصات المساندة منذ بداية تطبيق البرنامج بحوالي ٣٣٠ مليون دولار، وقد جاءت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث قُدرت بحوالي ٧٥٦ مليون دولار،[3] ويلاحظ تراجع في قيمة المخصصات بعد الأزمة المالية العالمية وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ على النحو الموضح في الشكل رقم ٣. وبصفة عامة تعد تلك المخصصات متدنية ولاسيما إذا ما قورنت بمستهدفات البرنامج، وكونه الأداة الوحيدة المستخدمة في تحقيق أهداف السياسات الصناعية، هذا بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لهذه المساندة على زيادة الصادرات المصرية كما أشرنا عاليه.

الشكل 3: تطور قيمة مخصصات برنامج دعم الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٨/٢٠١٩)

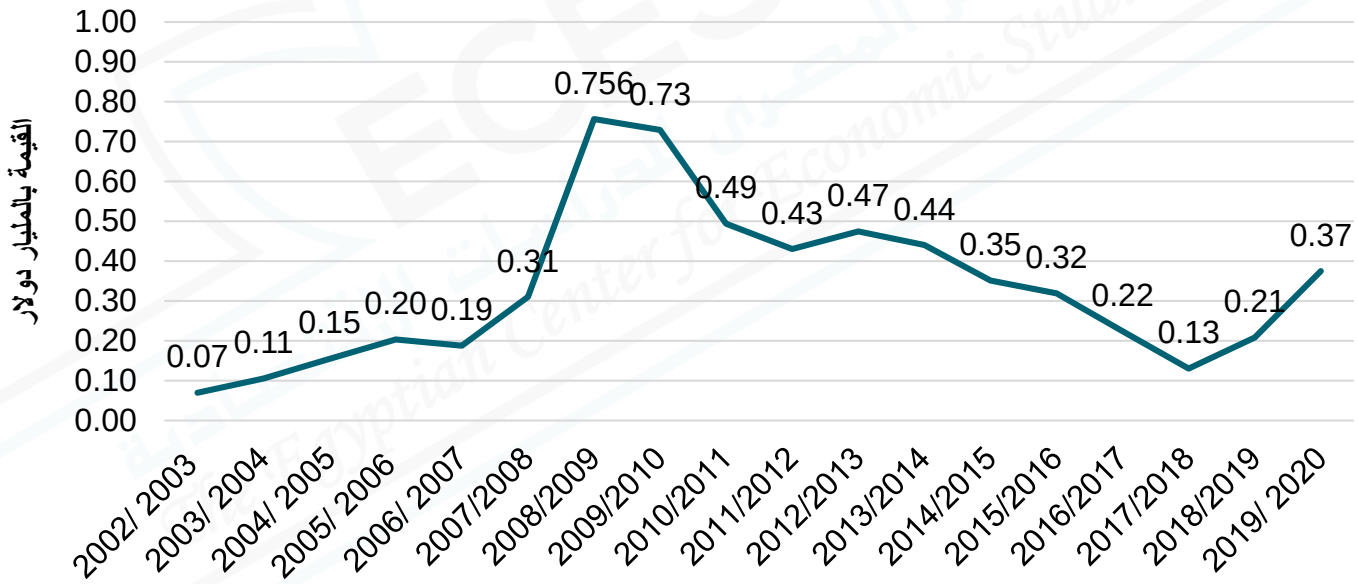

المصدر: وزارة المالية، البيان التحليلي للموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة.

وتعتمد منظومة رد أعباء الصادرات بالأساس على رد نسبة من الفاتورة التصديرية للمُصدر تختلف وفقا لنسبة القيمة المضافة/ المكون المحلي، فضلا عن مجموعة من البرامج الأخرى

[3] وزارة المالية.

مثل برنامج لمساندة المعارض وبرنامج لمساندة الشحن الجوي وغيرها من البرنامج. وقد تم تعديل البرنامج أكثر من مرة آخرها في عام ٢٠١٩ إلا أن الموقف التنفيذي لهذا البرنامج الأخير غير واضح حتى الآن.

يعرض الجدول (1) بالملحق مكونات منظومة رد الأعباء والتي تم تطبيقها اعتبارا من ٢٠١٦/٧/١ مقارنة بمكونات المنظومة المقترحة لعام ٢٠١٩. ويمكن أن نلخص الاختلافات بين برنامجي رد أعباء الصادرات لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ إلى مجموعتين، الأولى اختلاف في القواعد العامة للصرف والأخرى اختلافات في المكونات الفنية للبرنامج وذلك على النحو التالي:

- **التعديل في القواعد العامة للصرف**
  - تم تغيير طريقة صرف المصدرين لمستحقاتهم في برنامج ٢٠١٩؛ بحيث يتم صرف المساندة للشركات وفقا للنسب التالية: ٤٠% نقدا، و٣٠% مستحقات وزارة المالية، و٣٠% بنية أساسية للتصدير باستثناء برنامج الشحن الجوي.
  - كذلك تم وضع حصة مقررة لكل قطاع مستفيد من البرنامج مع إنهاء الصرف على البرنامج مع نفاذ الحصة المقررة أو انتهاء السنة المالية أيهما أقرب.
- **التعديل في مكونات البرنامج:** وفقا لما يعرضه الجدول (1) بالملحق فإنه من الملاحظ أن التعديلات التي تمت في عام ٢٠١٩ زادت من تعقيد البرنامج إجرائيا دون تحقيق أهداف البرنامج بالضرورة ومثال على ذلك تعقد حساب القيمة المضافة بل استحالته خاصة بعد دخول هيئة التنمية الصناعية لتتبع حساب القيمة المضافة في كل مرحلة إنتاجية بدلا من أخذها من ميزانية الشركة.

ثالثا: أوجه القصور في منظومة رد أعباء الصادرات:

بالرغم من أن تطبيق البرنامج قد أسفر على مدى السنوات عن زيادة في قيمة الصادرات المصرية غير البترولية، إلا إنه في نفس الوقت يعاني من أوجه قصور في تصميمه، نتج عنها

عدم تحقق الديناميكية المطلوبة من حيث تنوع الأســـواق أو المنتجات وتوافقهم مع اتجاهات الطلب العالمي. فضلا عن استهداف زيادة القيمة المضافة للصادرات المصرية وتوسيع قاعدة المصدرين، فغياب أي حافز للدخول في أسواق جديدة، أو لدفع المنشآت لتطوير منتجاتها عن البرنامج قد ترتب عليه جمود التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية وهيكلها التكنولوجي.

ورغم أنه من المعروف ارتباط الأســـواق بطبيعة القطاع المعني، إلا أنه بالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات للعامين ٢٠٠١ و٢٠١٩ يلاحظ بشكل عام التنوع المحدود في الأسواق التصـديرية لمصـر وخصـوصـا للأسـواق الكبرى في العالم المرتبطة بكل قطاع والتي تشـهد ارتفاع كبير في معدل نمو الطلب فيها؛ حيث ما زالت الدول العربية والأوروبية تستحوذ على نحو ثلثي الصادرات المصرية، بل زادت نسبة الصادرات المصرية إلى الدول العربية بمقدار ١٦ نقطة مئوية بينما تراجعت في الأســـواق الأوروبية والأمريكية ما بين العامين بمقدار ٩ نقاط مئوية و١ نقطة مئوية على التوالي. وبالرغم من زيادة حصــة كل من الأسـواق الإفريقية والدول الآســيوية غير العربية خلال العامين محل المقارنة على النحو المبين في الشــكل رقم 4، إلا أن هذه الزيادة لا تزال محدودة مقارنة بحجم هذه الأسواق ومعدل نمو الطلب فيها.[4]

الشكل 4: التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية غير البترولية في عامي ٢٠٠١ و٢٠١٩

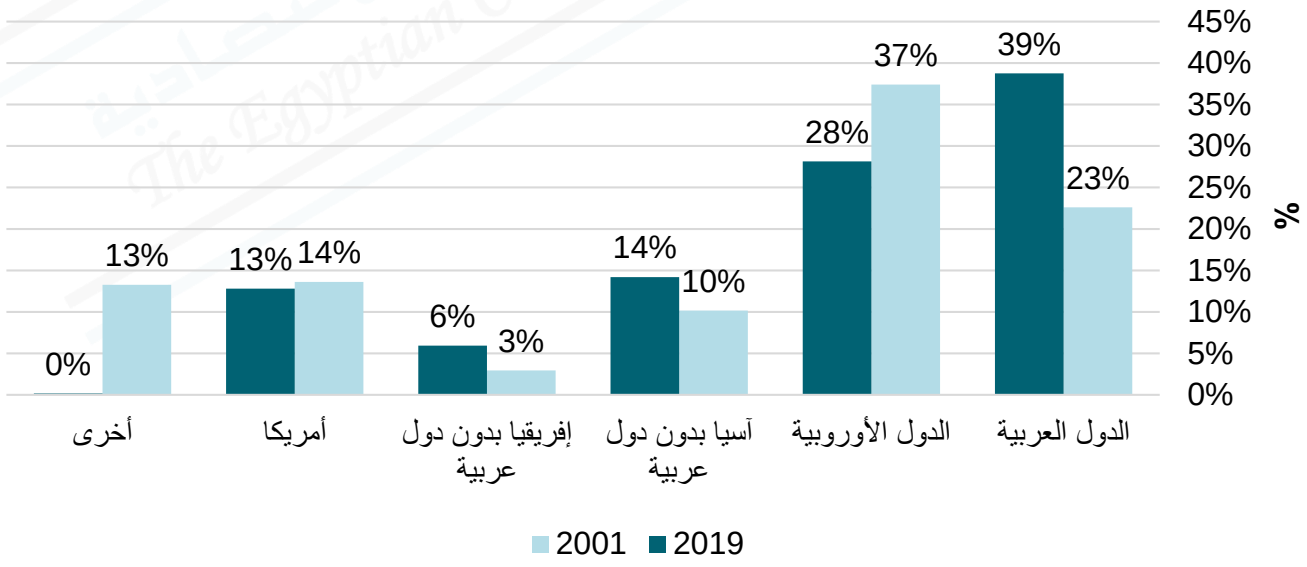

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على قاعدة بيانات UN COMTRADE statistics.

[4] يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية حاليا بإجراء دراسة تفصيلية حول الأسواق الواعدة في مختلف القطاعات التصديرية.

ومن ناحية أخرى تتركز الصادرات المصرية في الصادرات منخفضة/ متوسطة المكون التكنولوجي، وبالتالي استمرار وجود فجوة كبيرة بين هيكل الصادرات المصرية وهيكل الصادرات العالمية (الشكل ٥).

الشكل 5: حصة أكبر 20 منتجا تصديريا لمصر مقابل حصتهم من الصادرات العالمية عام ٢٠١٩

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على قاعدة بيانات UN COMTRADE statistics.

وأخيرا، لم يحقق البرنامج أحد أهدافه الأساسية وهو توسيع قاعدة المصدرين والتنوع في المنتجات، حيث يستفيد من البرنامج مجموعة محدودة من كبار المصدرين لعدد محدود من المنتجات.

وفيما يلي نذكر أهم أوجه القصور التي يعاني منها البرنامج سواء فيما يتعلق بالتصميم أو بالنواحي المؤسسية والمالية المرتبطة بتطبيقه.

٣-١ مشاكل مرتبطة بتصميم البرنامج:

- يتم تصميم برنامج رد الأعباء في ظل غياب استراتيجية تفصيلية للتنمية الصناعية، هذا بالإضافة إلى غياب الشفافية فيما يتعلق باستمرار البرنامج من عدمه أو تعديله والانتقال لنظام جديد.
- يعد برنامج رد أعباء الصادرات الآلية الوحيدة لتحقيق السياسات الصناعية بصفة عامة وزيادة الصادرات بشكل خاص مما يؤدي إلى تحميل البرنامج بأكثر من هدف لخدمة التنمية الصناعية، وهو أمر غير صحيح علميا وغير ممكن عمليا.[5]
- يتم تعديل البرنامج دون وجود رؤية واضحة للهدف من التعديل، كما أن تلك التعديلات تتم بمنأى عن تقييم أداء البرنامج في الفترات السابقة وبدون الأخذ في الاعتبار وجهات نظر المصدرين بأحجامهم المختلفة،[6] ويعد استمرار برنامج ٢٠١٩ بالرغم من اعتراض المصدرين على طريقة حساب القيمة المضافة مثالا لضعف عملية التشاور مع أصحاب المصلحة الأساسيين وهم المصدرين.
- عدم الدراسة الدقيقة للإجراءات التنفيذية المطلوبة، فعلى سبيل المثال: في برنامج ٢٠١٦ لم يتم توضيح القواعد التنفيذية الخاصة ببرنامج تعميق التصنيع المحلي وكذلك برنامج البنية التحتية للتصدير فضلا عن عدم وضوح تفاصيل مساندة المعارض.
- عدم وجود مستهدفات كمية ونوعية[7] محددة للبرنامج سواء على المستوى الكلي أو القطاعي، وهو ما يترتب عليه صعوبة تقييم البرنامج وإلى أي مدى يحقق كل مكون من مكوناته الهدف منه وبأي نسبة والأسباب وراء عدم تحقق الأهداف حتى يمكن التطوير المستمر. وتزيد أهمية وجود تلك المستهدفات في حالة تعدد البرامج التي تخدم هدف واحد مثل البرامج التي تستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يتم تصميم ووضع الحوافز بمعزل عن المشكلات الواقعية التي يواجهها المصدرين، وكذلك بدون الرجوع إلى دراسات تسويقية واضحة.

---

[5] علمياً لابد من وجود سياسة لكل هدف.

[6] يتم التعامل مع المجالس التصديرية ولكن بصورة محدودة، كما أن المجالس التصديرية لا تضم صغار المصدرين.

[7] بمعنى منتجات تتسم بارتفاع القيمة المضافة، أو فيها ابتكار أو موفرة للطاقة، أو الدخول في أسواق جديدة تتسم بارتفاع الطلب.

- لا يوجد في البرنامج ما يضمن استمرارية والتحسين المستمر لكفاءة استخدام وتوزيع موارده.

٣-٢ *مشاكل مؤسسية ومالية:*

تتسم منظومة رد أعباء الصادرات منذ بداية تطبيقها بضعف الإطار المؤسسي المنظم لها وذلك سواء على مستوى إدارة البرنامج داخل وزارة التجارة والصناعة أو على مستوى العلاقة التنظيمية ما بين الوزارات المرتبطة بها تمويليا وتنفيذيا وعلى رأسها وزارة المالية، وذلك على النحو التالي:

أ- **إدارة البرنامج داخل وزارة التجارة والصناعة**: على الرغم من تعدد محاولات تطوير منظومة رد الأعباء إلا أنها ركزت بالأساس على الشق الفني فقط وأغفلت التطوير المؤسسي للجهة الأساسية المعنية بتطبيق البرنامج وهي صندوق تنمية الصادرات، والجهات الأخرى المرتبطة بها والتي تضم هيئة التنمية الصناعية، والهيئة العامة للمعارض. وينعكس الضعف المؤسسي داخل المنظومة في النهاية على انخفاض كفاءة تطبيق البرامج وتأخر صرف المستحقات التصديرية حال توافرها. وتعقد الإجراءات المرتبطة بدخول أية منتجات جديدة حتى لو كانت ابتكارية وواعدة.

ب- **العلاقة التنظيمية ما بين الوزارات المرتبطة بها تمويلياً وتنفيذيا:** يختلف الشكل المؤسسي للعلاقة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية في مصر فيما يتعلق بهذا البرنامج عن العرف السائد في الدول التي تطبق برامج مماثلة. فبينما تقوم الدول الأخرى بتوفير مخصصات مالية كافية لدى الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ البرنامج كما هو الحال في دولة جنوب إفريقيا، بما يحقق المرونة والسرعة في صرف المستحقات المالية، نجد أنه في الحالة المصرية لا يوجد سيطرة لوزارة التجارة والصناعة - والتي تعد الأب الشرعي لبرنامج رد الأعباء - على المخصصات المالية لبرنامج رد الأعباء. حيث تحصل وزارة

التجارة والصناعة على تلك المخصصات بشكل دوري بناء على طلب مقدم إلى وزارة المالية للحصول على موافقتها على تلك المخصصات وصرفها. وبالرغم من أن هذا الضعف المؤسسي موجود منذ بداية تطبيق البرنامج كما سبق وأن أشرنا، إلا إنه لم يترتب عليه أية مشكلات طالما كانت الموارد المالية اللازمة للبرنامج متوفرة، حيث تطلبها وزارة التجارة والصناعة وتقدمها وزارة المالية، ولكن مع بداية الانخفاض في الموارد بعد ثورة ٢٥ يناير ظهر هذا الضعف جليا حيث تراخت وزارة المالية في توفير الموارد حتى وصلت المستحقات المتراكمة للمصدرين ٢٠ مليار جنيه، وانتهي الأمر بشبه سيطرة كاملة من قبل وزارة المالية على البرنامج من الناحية الواقعية والعملية، حيث تحدد وزارة المالية بشكل مباشر نسبة المستحقات التي تحصل عليها الشركات وأسلوب الصرف وتوقيته ووصل الأمر إلى طرح مبادرات جديدة خاصة بوزارة المالية عن الصرف ليتحول بذلك هذا الضعف المؤسسي إلى فشل مؤسسي.

وأخيرا، تفاقم هذا الضعف المؤسسي في ظل أزمة كورونا حيث حدثت تغيرات عديدة سواء في قيمة المخصصات أو في شروط الدفع وآخرها مبادرة السداد الفوري ٨٥% من المستحقات التصديرية والتي سوف نلقي مزيدا من الضوء عليها في الجزء التالي.

٣-٣ مبادرة السداد الفوري ٨٥% من المستحقات التصديرية:

في محاولة من الحكومة لسد المتأخرات المستحقة للمصدرين وما نتج عنها من أزمة سيولة لدى هذه الشركات، تم مؤخرا، إطلاق مبادرة جديدة من وزارة المالية لسرعة سداد كافة المتأخرات التصديرية والتي أُطلق عليها "مبادرة السداد الفوري ٨٥%". وتنطوي المبادرة على صرف ٨٥% دفعة واحدة من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات عن المستندات المستوفاة حتى٢٠٢٠/٦/٣٠ مع خصم ١٥% نسبة تعجيل سداد، ويتم الصرف من خلال البنوك المشاركة في المبادرة. وتم تحديد آلية لتنفيذ المبادرة والمراحل التنفيذية لها وكذلك المستندات المطلوبة من الشركات للإنضمام في مبادرة السداد الفوري. وأخيرا، تضمنت المبادرة آليات أخرى لصرف المتأخرات في حالة عدم رغبة الشركة في الاستفادة من مبادرة الـ ٨٥%.

ونذكر فيما يلي أوجه القصور المرتبطة بالمبادرة سواء من حيث فلسفة المبادرة ذاتها أو من الناحية التنفيذية، وذلك على النحو التالي:

أ- من حيث الفلسفة وراء المبادرة:

- تثير المبادرة تساؤلا حول أسباب تأخر تطبيق أسلوب المقاصة في سداد مستحقات المصدرين وعدم تطبيقه منذ البداية وبالتالي تفادي تراكم المستحقات، وكذلك تأخر التوجه الأفضل بأن تقوم الحكومة بسداد مستحقات المصدرين شهريا.[8]
- ما تضمنته المبادرة من خصم ١٥% من مستحقات المصدرين هو توجه غير ملائم وذلك للأسباب التالية:

- التداعيات التي فرضتها أزمة كورونا على المصدرين من تراجع الطلب الخارجي واضطراب التوريد وما نتج عنه من مشكلات في السيولة يجعل هذا التوجه في غير صالح التصدير ويزيد من مشكلات المصدرين في هذا الإطار، حيث يضعف من قدرة الشركات المصرية على الاستمرار ومواجهة المنافسة الشرسة بعد الكورونا.
- خصم نسبة ١٥% يعكس عدم فهم من جانب الحكومة لطبيعة برنامج رد أعباء الصادرات وما يترتب عليه من التزامات للحكومة تجاه المصدرين. فرد أعباء الصادرات هو برنامج ذو أهداف تنموية بالأساس وبالتالي لا يجب التعامل مع مستحقات المصدرين معاملة الأوراق التجارية، وفي نفس الوقت فإن هذه المستحقات هي حقوق للمصدرين ويجب ردها بشكل كامل مضافا إليها فوائد تأخر السداد. وإذا كان من الضروري خصم هذه النسبة فيجب مراعاة صغار المصدرين والذين لا تتعدى مستحقاتهم ٥ مليون جنيه، حيث إن خصم هذه النسبة من تلك الفئة سوف يعرضهم لخسائر فادحه تهدد استمرارهم، كما أنه يتعارض مع اهتمام الحكومة بمساندة هذه الفئة.

[8] كما أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء.

- النسب التي يحصل عليها المصدرين بالفعل أقل من النسب المكتوبة بعد خصم الضرائب المستحقة.
- يعكس أسلوب التعامل بشكل عام في هذه المبادرة توجه الحكومة نحو تخفيض ميزانية البرنامج والذي بدأ منذ تعديل برنامج رد أعباء الصادرات في ٢٠١٩، ويتعارض هذا التوجه مع سعي الدولة نحو تشجيع الصادرات المصرية وزيادتها إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا، وكذلك ما ينطوي عليه البرنامج من أهداف خاصة بالتنمية الصناعية وفي مقدمتها، دعم البنية الأساسية للتصدير، زيادة النفاذ إلى الأسواق التصديرية وتنويعها، تنمية صادرات المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة المصدرين.

- لم يتم إعلان توجه واضح للدولة بشأن تفاصيل منظومة رد الأعباء بعد انتهاء الفترة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، ومن غير الواضح إذا كان تم إلغاء مطلب استكمال الملفات الضريبية والجمركية وغيرها.
- وأخيرا، من غير الواضح كيف سيتم التعامل مع تحويل الأعباء المالية المسؤولة عنها الحكومة إلى البنوك التجارية وكيف سيتم التعامل مع التزاماتها على المدى الأطول وخصوصا أنه تم اللجوء إلى البنوك العامة التي أصبحت تستخدم بشكل متزايد كأدوات للحكومة في التعامل مع ديونها.

ب- من حيث التحديات التنفيذية:

- تواجه المبادرة تنفيذيا الكثير من الغموض، ومن أبرز أوجه هذا الغموض:
- بالرغم من أن أسلوب المقاصة يعد أحد الوسائل للتعامل مع تراكم الديون الحكومية للمصدرين من خلال توفير احتياجاتهم الأخرى بذات القيمة، إلا أن كل المبادرات في هذا الإطار باءت بالفشل لعدم وضوح آلياتها التنفيذية، فعلى سبيل المثال، تنفيذ المقاصة من خلال تخصيص أراضي واجه مشكلة تعدد الجهات المسؤولة عن الأراضي في مصر. أما فيما يخص المقاصة مع الضرائب فالمشكلة تكمن في أن معظم ملفات الشركات

مع الضرائب مفتوحة،[9] كما أنه من غير الواضح بالنسبة للمقاصة مع الضرائب، إذا ما كانت هذه المقاصة ستتم في حدود الـ٣٠% المعلن عنها في ٢٠١٩ أم ستتجاوز تلك النسبة.

- لا توجد آلية واضحة عن الـ ٣٠% مقاصة للشركات المتواجدة بالمناطق الحرة والمعفاة من الضرائب أو بالنسبة للمصانع المتواجدة بالمناطق الداخلية والتي لا يوجد عليها مديونيات للضرائب.
- تضمن الإعلان عن المبادرة الإشارة إلى ثلاث مبادرات أخرى وهي: التوسعات الاستثمارية، صغار المصدرين، مبادرة المقاصة مع أحد الجهات التالية (مصلحة الضرائب المصرية، مصلحة الضرائب العقارية، مصلحة الجمارك) مع غياب التفاصيل الخاصة بهذه المبادرات.
- يوجد تحيز في الصرف، حيث تم ربط الأولوية في الصرف بوجود حساب للشركة لدى أحد البنوك المشتركة في المبادرة، وهو أمر غير مفهوم وبمثابة تحيز غير مبرر ويحمل الشركة عبئا إضافيا لا داعي له من خلال إجبارها على فتح حساب لدى بنوك المبادرة، فأيا كان البنك الذي تتعامل معه الشركة يمكن تسوية حسابها من خلال المقاصة المعتادة بين البنوك.
- تحديد فترة شهر (من ٢٠٢٠/١١/١- ٢٠٢٠/١١/٣٠) للانتهاء من تقديم الطلبات لمبادرة ٨٥% يعني حرمان الشركات التي لم تستوفِ مستنداتها خلال تلك الفترة من المساندة التصديرية المستحقة لها بموجب العمليات التصديرية التي قامت بها.

[9] هناك دائما خلافات غير محسومة مع مصلحة الضرائب وبالتالي الموقف الضريبي للشركات غير محدد.

رابعا: مقترحات تطوير المنظومة بما يعظم الاستفادة منها

٤-١ فلسفة المقترحات:

تقوم فلسلفة المقترحات على ثلاثة عناصر أساسية:

- ما تستدعيه المرحلة الحالية من سرعة في التجاوب مع متطلبات المصدرين في ظل المنافسة الشديدة على أسواق التصدير المحدودة، مما يتطلب وجود آلية سهلة لتنظيم العلاقة بين وزارة المالية والمصدرين بما يضمن سرعة سداد مستحقاتهم.
- الحاجة إلى تصميم برنامج تفصيلي لرد الأعباء على مدى أطول يكون مرتبط بإستراتيجية تفصيلية للتنمية الصناعية ويكون في إطار مؤسسي سليم لتنفيذه على غرار تجارب الدول الأخرى التي تفوقت في سياستها الصناعية مثل جنوب إفريقيا أو تفوقت في التصدير بشكل عام مثل الصين، وتركيا وبنجلاديش وفيتنام.
- بما أن تمويل البرنامج مرتبط بتحقيق مستهدفاته الكمية والنوعية، فهناك حاجة ملحة لضبط العلاقة المؤسسية والتمويلية بين وزارتي المالية كجهة تمويلية ووزارة التجارة والصناعة بوصفها الاب الشرعي للبرنامج ووضعها في إطارها الصحيح.

٤-٢ المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مقترح التعديل:

في ضوء المشكلات السابقة لابد من إجراء مراجعة جديدة لمنظومة رد أعباء الصادرات، ويقوم المقترح على عدد من المبادئ الهامة وهي:

- لا يمكن تحميل برنامج رد الأعباء تحقيق كافة أهداف السياسة الصناعية.
- لابد من تصميم البرنامج في ضوء استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية.
- رد أعباء الصادرات هو دعم استثماري وليس دعما استهلاكيا وبالتالي لا يجب النظر إليه على أنه يمثل عبئا على ميزانية الدولة كما ذكرنا.
- برنامج رد أعباء الصادرات هو استثمار من الدولة يجب أن يحقق العائد الكامل له والذي سيترجم في زيادة الصادرات وتنوعها، ويجب تصميمه على هذا الأساس.

- استرداد المصدرين لمستحقاتهم المالية من خلال البرنامج لا يمثل بالضرورة زيادة في أرباحهم ولكنه بالأحرى ضمانة لاستمرارهم في العملية التصديرية وقدرتهم على المنافسة الدولية ويترجم ذلك في النهاية في استدامة حصيلة مصر من النقد الأجنبي من التصدير.
- التخارج من البرنامج يرتبط بالقضاء على المعوقات الأساسية التي كانت السبب في تصميمه، وبالتالي إستمراره مرتبط بإستكمال برامج الإصلاح الهيكلي والمؤسسي التي تخفف بشكل مباشر من أعباء المستثمرين بشكل عام، والمصدرين بشكل خاص والتي تتم حاليا بشكل بسيط وبطيء.
- تحسين الإطار المؤسسي المرتبط بمنظومة رد أعباء الصادرات لا يقل أهمية عن تطوير مكونات البرنامج لأنه هو الضامن الأساسي لكفاءة التنفيذ.

٤-٣ المقترحات:

4-3-1 تطبيق برنامج مبسط لرد أعباء الصادرات (لمدة عامين)

- مراجعة مبادرة ٨٥% بما يضمن تلافي أوجه القصور التي تمت الإشارة إليها عاليه، وتنفيذ ما ذكره السيد رئيس مجلس الوزراء من توفير استحقاقات المصدرين شهريا.
- تصميم برنامج مبسط لرد الأعباء يقوم فقط على تقديم المساندة الأساسية بنفس نسب المكون المحلي المستقرة لدى المصدرين (وفقا لما جاء في برنامج ٢٠١٦) بالإضافة إلى برنامج الشحن الجوي.

ويتم تطبيق هذا البرنامج المبسط لمدة محددة عام أو عامين نظرا للظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي وذلك ضمانة لاستمرار التصدير والإنتاج والحفاظ على العمالة.

- تحديد حصة محددة لكل قطاع من الموازنة المقررة لبرنامج رد أعباء الصادرات، ويتم تحديد تلك الحصة بناء على نصيب كل قطاع مستفيد من البرنامج من إجمالي الصادرات مع إضافة نسبة ١٠% لتحفيز المصدرين على التوسع في صادراتهم.

- في حالة وضع مستهدفات قطاعية، لابد وأن تكون هذه المستهدفات واقعية ومدروسة جيدا حتى يمكن تحقيقيها.
- ميكنة إجراءات العمل داخل صندوق تنمية الصادرات لضمان سرعة رد المستحقات وزيادة كفاءة عملية الصرف.
- تقييم البرنامج المبسط كل سته أشهر لتطويره بما يضمن التغلب على أي معوقات تنفيذية.

على أن يتم خلال تلك المرحلة الإعداد للبرنامج الجديد التفصيلي لرد أعباء الصادرات والذي سيطبق في المرحلة التالية.

4-3-2 برنامج جديد تفصيلي لرد أعباء الصادرات

نقطة البداية نحو وضع البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات هو وضع إستراتيجية تفصيلية للتنمية الصناعية يكون برنامج رد أعباء الصادرات هو أحد أدواتها، ويحقق ذلك أربعة أهداف:

1. أن يكون هناك وقت كافي لتحديد طريقة حساب القيمة المضافة والتي يقوم عليها البرنامج في الأساس بدلا من الآلية شديدة التعقيد التي تم وضعها في برنامج ٢٠١٩.

2. وجود مؤشرات أداء، ومستهدفات كمية ونوعية محددة يمكن من خلالها تقييم البرنامج على المستويين الكلي والقطاعي، فلابد وأن ترتبط القيمة المستهدفة لزيادة الصادرات بوجود طفرة في نوعية هذه الصادرات بما يحقق زيادة قيمتها المضافة ومحتواها التكنولوجي وذلك للخروج من الهيكل الحالي للصادرات المصرية التي تسيطر عليه المواد الخام والمنتجات منخفضة القيمة المضافة ومنخفضة المكون التكنولوجي كما سبق وأن أشرنا عاليه. كما يجب أن يقابل الالتزامات التصديرية من قبل المصدرين التزامات واضحة من قبل الحكومة لحل مشكلات المصدرين (كبار وصغار) مع وضع إطار زمني واضح لحل تلك المشكلات، ولا سميا أن حل هذه المشكلات يعتبر هو نقطة البداية لوضع نظام للتخارج من هذا البرنامج.

3. تحرير البرنامج من أهداف التنمية الصناعية التي يمكن تحقيقيها بشكل أكثر فعالية من خلال برامج أخرى.

4. الوصول إلى آلية لاستدامة البرنامج ماليا وآلية للتخارج منه مع تحسين بيئة الأعمال المرتبطة بالتصدير.

ويشترط عند تطبيق هذا البرنامج الجديد:

1. الوضوح التام وسهولة إجراءات تنفيذ كل مكون من مكوناته ودور الجهات المنوط بها عملية التنفيذ.

2. وجود مستهدفات كمية ونوعية للبرامج وربطها بحجم تمويل البرنامج، مع تحديد لمصدر التمويل بعيدا عن السيطرة المباشرة لوزارة المالية على عملية صرف المستحقات، ومن المقترحات المطروحة هنا لمزيد من الدراسة هو وجود دور حقيقي لبنك تنمية الصادرات في تمويل العمليات التصديرية حيث إنه حاليا لا يتعدى دور بنك تجاري عادي، وكذلك وضع البرنامج من ضمن موازنة برامج وازرة الصناعة والتجارة والتي تحصل بمقتضاها على التمويل من وزارة المالية بشكل سنوي كما يحدث في الدول الأخرى.

3. ضرورة استهداف تنويع التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية وفقا للقطاع، وخاصة إلى القارة الإفريقية التي تعتبر سوقا طبيعيا للمنتجات المصرية ولكن تسيطر عليه حاليا الصين والدول الأوروبية. وعند وضع برنامج يستهدف زيادة النفاذ إلي القارة الإفريقية لابد من مراعاة أن يكون هذا البرنامج قائما بذاته وعدم ربط المساندة المقدمة إليه ببرامج أخرى داخل برنامج رد أعباء الصادرات.

4. العمل على توسيع قاعدة المصدرين من خلال تشجيع صغار المصدرين، وفي هذا الإطار لابد من اعطائهم مساندة إضافية شاملة تميزهم في إطار برنامج دعم المعارض، وكذلك

تبني أسلوبي Big Brother Approach والتعاقد من الباطن[10] اللذان يتم من خلالهما تحقيق الترابط بين كبار وصغار المصدرين بما يؤدي إلى تحسين الجودة فضلا عن اعطاء قدر أكبر من المرونة في الهيكل التصديري[11]، كما لابد من تحديد المدى الزمني الذي يتم فيه بالاستفادة من دعم المعارض لتحقيق التوازن المطلوب بين صغار وكبار المصدرين فيما يخص دعم المعارض.

5. تطوير جذري للإطار المؤسسي الذي يحكم البرنامج شامل التحول الرقمي لمنظومة رد أعباء الصادرات وهو ما يحقق الأهداف التالية:

- تحول عملية صرف مستحقات المصدرين إلى عملية ميسرة Lean Process تضمن سرعة حصول المصدرين على مستحقاتهم.
- وضوح الإجراءات وميكنتها بما يزيد كفاءة التنفيذ ويقلل من فرص الفساد.
- التعاون والتنسيق التام بين كافة الجهات لتحقيق مستهدفات البرنامج وفي مقدمتها زيادة دور مكاتب التمثيل التجاري في الحصول على الفرص التصديرية.
- ربط منظومة رد أعباء الصادرات إلكترونيا بكل الجهات المرتبطة بالعملية التصديرية وخصوصا مصلحة الجمارك وصندوق تنمية الصادرات، والمجالس التصديرية.
- القدرة على التقييم والمتابعة سواء بالنسبة لأداء الموظفين بصندوق تنمية الصادرات أو للمنظومة ككل.
- المساهمة بشكل فعال في منظومة التحول الرقمي للدولة.

[10] كما هو الحال في مبادرة وظيفتك جنب بيتك.

[11] بمعني منح قدرة أكبر للمنتجين لتصدير منتجات متنوعة لا تتضمنها الخطوط الإنتاجية الخاصة بهم، وكذلك القدرة على الوفاء بالطلبيات الكبيرة التي تزيد عن الطاقة الإنتاجية للمصنع.

الملحق

الجدول 1: برنامجا رد الأعباء لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٩

البرنامج	الهدف منه	٢٠١٦	٢٠١٩	تعليق علي البرامج
برنامج تعميق التصنيع المحلي (المساندة الأساسية)	تعميق التصنيع المحلي	• يتم صرف نسبة متزايدة من الفاتورة التصديرية مع زيادة القيمة المضافة/ المكون المحلي • يقوم اتحاد الصناعات بتقديم برنامج لتعميق الصناعة لكل قطاع مستفيد • استفادة المناطق الحرة من البرنامج بنسب تتراوح ما بين ٦٠%-٧٥% من النسبة الأساسية التي تحصل عليها الشركات المصدرة في المناطق الداخلية	• وضع حد أدني (٤٠%) للقيمة المضافة/ المكون المحلي حتى يمكن الاستفادة من البرنامج، مع تدريج نسب المساندة التي تحصل عليها الشركات وفقا لنسبة القيمة المضافة/ المكون المحلي • استفادة المناطق الحرة من البرنامج بواقع ٥٠% من النسبة الأساسية التي تحصل عليها الشركات المصدرة في المناطق الداخلية	• التعديلات التي تم إجرائها في برنامج ٢٠١٩ فيما يتعلق بالقيمة المضافة/ المكون يترتب عليها ازدواجية في تحديد القيمة المضافة هذا بالإضافة التعقيد الشديد في أسلوب حسابها من الناحية التنفيذية • بالرغم من افتقار برنامج ٢٠١٦ للتفاصيل التنفيذية حول برنامج تعميق الصناعة المفترض تطبيقه من خلال اتحاد الصناعات إلا أن إلغاء هذا البرنامج في ٢٠١٩ يرسخ الوضع القائم لبعض المشروعات ولا يحفز على التعميق
البنية الأساسية للتصدير	إنشاء وتقديم خدمات تستفيد منها مختلف القطاعات التصديرية	• تشمل مجموعة من البرامج الفرعية التالية: • برنامج مساندة المعارض. • مساندة الخطوط الملاحية. • مساندة ضمان الصادرات للدول الإفريقية. • إنشاء معمل إضافي لمتبقيات المبيدات.	تشمل مجموعة البرامج الفرعية التالية: • المعارض الدولية • مساندة النقل وتشمل جميع أنواع النقل • تنفيذ برنامج من خلال مركز تحديث الصناعة للتدريب ومنح شهادات الجودة المتخصصة والدعم الفني	• تضمن برنامج ٢٠١٦ مزيجا من البرامج لدعم البنية التحتية المالية والمادية للتصدير، وبالرغم من أن غياب المعايير التي تم على أساسها اختيار هذه البرامج ولاسيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية المادية وكذلك غياب الضوابط الخاصة بتقديم المجالس التصديرية بطلبات لإضافة المزيد من المشاريع التي تندرج تحت البنية التحتية للتصدير، إلا أنه إلغاء كافة البرامج الخاصة بالبنية التحتية المادية للتصدير في برنامج

البرنامج	الهدف منه	٢٠١٦	٢٠١٩	تعليق علي البرامج
		• إنشاء ساحة مبردة لصادرات الحاصلات الزراعية. • إنشاء معمل لقياس كفاءة استهلاك طاقة الأجهزة المنزلية. • تطوير معمل الجهد الفائق المملوك لوزارة الكهرباء بهدف تمكينه من منح شهادة جودة معتمدة دوليا. • مساندة حصول شركات الأدوية المصرية Class A وفقا لتصنيف وزارة الصحة على شهادة FDAأو EMEA. • ما يستجد من طلبات المجالس التصديرية.		٢٠١٩ يعني عدم علاج أحد المعوقات الأساسية التي يعاني منها المصدرين. • بالرغم من أن برنامج ٢٠١٩ قد تضمن برنامج مُنفذ من خلال مركز تحديث الصناعة إلا أن فعالية هذا البرنامج تعتمد في النهاية على مدى كفاءة مركز تحديث الصناعة في تقديم خدماته. • في كل من البرنامجين هناك غموض يعتري القواعد التنفيذية المرتبطة ببرنامج مساندة المعارض.
تنمية الصعيد والمناطق الحدودية	دعم الشركات الموجودة في الصعيد والمناطق الحدودية	منح نسبة ٥٠% إضافية من المساندة الأساسية لصادرات المصانع في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.		بالرغم من أهمية هذا البرنامج وأستمراره في ٢٠١٩، إلا أنه لا يوجد تقييم دقيق لمدى استفادة الشركات من هذا البرنامج في السنوات السابقة ومدى الحاجة إلى تعديله.
زيادة الصادرات [12]	تحفيز المصدرين علي تحقيق نمو سريع	• يتم منح نسبة إضافية من المساندة الأساسية وفقا للجدول التالي:	• يتم منح نسبة إضافية من المساندة الأساسية وفقا للجدول التالي:	• بالرغم من زيادة الحد الأدنى لنسبة الزيادة في الصادرات حتى تكون الشركات مستحقة للمساندة الإضافية قد يحفز

[12] وفقا لتعريف الصندوق: الشركات الصغيرة هي التي لا تتجاوز صادراتها مليون دولار، الشركات المتوسطة هي التي تتراوح صادراتها ما بين أكثر من مليون دولار وحتى عشرة مليون دولار، أما الشركات الكبيرة فهي التي تتجاوز صادراتها أكثر من ١٠ مليون دولار.

<table>
<tr><th>البرنامج</th><th>الهدف منه</th><th colspan="3">٢٠١٦</th><th colspan="3">٢٠١٩</th><th>تعليق علي البرامج</th></tr>
<tr><td></td><td>في الصادرات لتعزيز حصيلة الدولة من العملات الأجنبية</td><td>نسبة الزيادة في الصادرات</td><td>مصدر كبير</td><td>مصدر صغير</td><td>نسبة الزيادة في الصادرات</td><td>شركات كبيرة ومتوسطة</td><td>شركات صغيرة</td><td>المنشآت لزيادة صادراتها بنسبة كبيرة، إلا أن نسب المساندة الإضافية قد لا تكون مسايرة للتكاليف التي تتحملها المنشأة لتحقيق الزيادة الكبيرة المطلوبة في الصادرات.
● في كلا البرنامجين تم توحيد نسب الزيادة في الصادرات لجميع القطاعات.
● تمت إضافة الشركات المتوسطة إلى الشركات الكبيرة في برنامج ٢٠١٩، وهو ما يتعارض مع معاملة الشركات المتوسطة معاملة الشركات الصغيرة في برنامج تنمية صادرات المشروعات الصغيرة.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>٢٥٪ فأكثر</td><td>٣٠٪</td><td>٥٠٪</td><td>٢٠٪-٣٠٪</td><td>١٠٪</td><td>٢٠٪</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>١٥٪- أقل من ٢٥٪</td><td>٢٠٪</td><td>٤٠٪</td><td>أكثر من ٣٠٪</td><td>١٥٪</td><td>٣٠٪</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>١٠٪- أقل من ١٥٪</td><td>١٠٪</td><td>٣٠٪</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>تنمية صادرات المشروعات الصغيرة</td><td>خلق فئة جديدة من المصدرين الصغار</td><td colspan="3">● منح المصدر الصغير نسبة إضافية ٢% على نسبة المساندة الأساسية و٦٠% من تكلفة شهادة الجودة المتخصصة، ومساندته في المعارض الخارجية بنسبة ٨٠% من التكلفة، هذا بالإضافة إلي منحه نسبة إضافية من المساندة التصديرية في حالة زيادة صادراته عن نسبة معينة على النحو المشار إليه عاليه.</td><td colspan="3">● يتم منح نسبة إضافية على نسبة المساندة الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:
● ٢% للمشروعات الصغيرة
● ١% للمشروعات المتوسطة</td><td>● قام برنامج ٢٠١٩ بإلغاء الكثير من المميزات التي حصلت عليها المنشآت الصغيرة في برنامج ٢٠١٦ وفي مقدمتها إلغاء المعاملة التفضيلية للمشروعات الصغيرة في مساندة المعارض وهو ما يتعارض مع توجه الدولة نحو تشجيع المشروعات الصغيرة.</td></tr>
</table>

البرنامج	الهدف منه	٢٠١٦	٢٠١٩	تعليق علي البرامج
تعزيز النفاذ إلي إفريقيا	زيادة الصادرات إلي القارة الإفريقية	في حالة التصدير إلى إفريقيا باستثناء ليبيا يتم إعطاء المصدر: • نسبة ٢% إضافية على النسبة الأساسية للمساندة • تحمل ٥٠% من تكلفة الشحن إلى إفريقيا	• تم إلغاء هذا البرنامج واستبداله ببرنامج لمساندة النقل إلى إفريقيا والذي بموجبه يتم مساندة الشحن إلى إفريقيا بنسبة ٥٠% من تكلفة النقل إلى إفريقيا وتلك السلع التي لا يمثل الشحن عائق على تصديرها مع تحديد تلك السلع. • ويطبق هذا البرنامج فقط على الصادرات التي لا تستفيد من برنامج مساندة الصادرات	• قام برنامج ٢٠١٩ بإلغاء اثنين من الحوافز المقدمة إلى السوق الإفريقية وهو ما يتعارض مع توجه الدولة لزيادة التواجد في السوق الإفريقية، ومن غير الواضح المبررات وراء هذا الإلغاء خاصة وأن الصادرات إلى السوق الإفريقية قد زادت خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الشكل 4 مما قد يشير جزئيا إلى فعالية تلك الإجراءات. •
الأسواق الجديدة	توسيع قاعدة أسواق الصادرات وتشجيع المصدرين على فتح أسواق جديدة	يتم منح المصدر ٥٠% إضافية من المساندة الأساسية في حالة التصدير لكل من روسيا والصين ودول أمريكا الجنوبية ودول CIS	تم إلغاء هذا البرنامج	حاول برنامج ٢٠١٦ بشكل محدود وضع حافز لفتح أسواق جديدة. وبالرغم مما قد يعتري هذه المحاولة من قصور تمثل في تحديد أسواق بعينها تطبق على كافة القطاعات وبدون توضيح المبرر وراء اختيار هذه الأسواق، إلا أن إلغاء هذا الحافز في برنامج ٢٠١٩ يمثل خطوة إلي الوراء، في حين أنه كان من الأحرى إكساب هذا الحافز الديناميكية المطلوبة من خلال تحليل تفصيلي للأسواق الواعدة في كل قطاع من القطاعات.[13]
رفع جودة الصناعة المصرية	رفع مستويات الجودة ولاسيما	تشجيع المصدرين على الحصول على شهادات الجودة المتخصصة والتي	تم إلغاء هذا البرنامج	تضمنت برامج مركز تحديث الصناعة الوارد في برنامج ٢٠١٩ شقا خاصا بمنح شهادات الجودة، ويسهم هذا التعديل

[13] يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية حاليا بإعداد تحليل تفصيلي للأسواق الواعدة لمختلف القطاعات التصديرية.

البرنامج	الهدف منه	٢٠١٦	٢٠١٩	تعليق علي البرامج
	لدى الشركات الصغيرة	يتم تحديدها بالتعاون مع كل مجلس تصديري، مع مساندة المصدر الصغير للحصول على شهادة الجودة على النحو الموضح عاليه.		إيجابيا في رفع جودة الصناعة المصرية نظرا لما ينطوي عليه البرنامج المقدم من مركز تحديث الصناعة من خدمات للتدريب والدعم الفني، إلا أن فعالية هذا البرنامج تعتمد في النهاية على مدى كفاءة مركز تحديث الصناعة في تقديم خدماته كما سبق وأن أشرنا عاليه.
برنامج الشحن الجوي	دعم الشركة الوطنية للنقل الجوي	موقفه غير واضح	لا يوجد تفاصيل	موقف برنامج الشحن الجوي غير واضح في كلا البرنامجين، حيث لم يتضمن برنامج ٢٠١٦ أية إشارة لبرنامج الشحن الجوي، بينما اكتفي برنامج ٢٠١٩ بالإشارة إلى استثناء برنامج الشحن الجوي في القواعد العامة للصرف بدون توضيح أي تفاصيل عن برنامج الشحن الجوي.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على القواعد الخاصة ببرنامج رد الأعباء لعامي 2016 و2019.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2020 (c)
جميع الحقوق محفوظة